أثر المتغيرات الأمنية على تكاليف الاستثمار في محافظة الأنبار

The impact of the security Variables on the costs of investment in the province of Anbar

د . نوري محمود احمد

جامعة الانبار/كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

ان من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاديين وصناع القرار عالمياً وعلى مستوى القطر بشكل عام وفي محافظة الانبار بشكل خاص لاعادة تنظيم الاقتصاد واعادة اعمار ما دمرته الحروب والسياسات الاقتصادية الرئيسة على حد سواء هي الخطوة الاولى او خطوة البداية . وان هناك تخلف في القطاعات الرئيسة كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وهناك تدمير في البنية التحتية نتيجة الحرب وما قبلها واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات بين الافراد وانتشار الفقر بين افراد المجتمع وتردي الحالة المعيشية للسكان والتدهور البيئي ، وهذه الاسباب تعتبر من الاسباب الرئيسية لتدهور الوضع الامني ، وفوق ذلك غياب العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها نظرا لغياب الدور العامل للحكومة في ادارة النشاط الاقتصادي او التأثير فيه فضلا عن عدم الثقة بالمستقبل .ان هذه الاوضاع وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي قد اثرت سلبا على تكاليف الاستثمار مما ادى الى خوف المستثمرين من الاستثمار في المحافظة، لقد اتت الحرب على كل شيء فلم تدمر الحرب البنى التحتية والتي يعني بها رأس المال المجتمع مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والسدود والمطارات وانما دمرت البنى الفوقية والتي يقصد بها التشريعات والانظمة والقوانين والاطار الاكبر لها هو مؤسسات الدولة التي كانت تحكم عمل البنى التحتية والذي لم تدمره الحرب بشكل مباشر وانما دمرته ايادي خبيثة جاهلة من خلال عمليات السلب والنهب والحرق والتهريب الى الخارج . لقد نزحت الثروة بشكل عام التي تحققت عبر عقود عديدة الى بعض البلدان ، قد ذهبت بسبب الحروب . ان عملية الاصلاح وارجاع رؤوس الاموال يمكن من خلال الاستثمار ولكن بتكاليف غير متوقعة ومرتفعة . وسيتم التطرق اليها في هذا البحث حيث اشتمل هذا البحث ثلاثة مباحث . المبحث الاول تناول مفهوم الاستثمار واهميته وانواعه ، والمبحث الثاني تناول الاوضاع الامنية ومسبباتها على العراق بشكل عام وعلى محافظة الانبار بشكل خاص ، اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل واقع محافظة الانبار واثر الاوضاع الامنية على تكاليف الاستثمار .

Abstract

One of the main challenges facing economists and decision-makers in the Anbar province to reorganize the economy and rebuild what has been destroyed by war and economic policies both President is the first step or the first step. And there backwardness in key sectors sectors such as the agricultural and industrial sector and

there destroy the infrastructure as a result of the war and before the disruption in production and high rates of unemployment and inequality in the distribution of income and wealth among individuals and the spread of poverty among members of the community and the deterioration of living conditions of the population and environmental degradation, and these reasons are considered the main reasons for the deterioration of the security situation, and above the absence of the key elements of the macroeconomic policies of fiscal policy, monetary and trade and other due to the absence of role working for the government in the management of economic activity or influence it as well as non-confidence in the future. these conditions have negatively affected the investment costs, which led to investors' fear of investment in the province and instability, as well as when it comes investor does not know who he trusts and knows who runs the economy and has the right to dispose of resources have came the war on everything did not destroy the war infrastructure, which means the capital community, such as schools and hospitals, roads and bridges dams and airports but destroyed structures metadata and intended to legislation and regulations and laws and the larger framework is her state institutions that were governing infrastructure and who did not destroy the war directly, but ravaged hands malicious ignorant through looting, arson and smuggling abroad. We have migrated wealth generally achieved over several decades to some countries, have gone because of the wars. The process of reform and the return of capital through investment, but unexpected costs and high. And will be addressed in this research where this research included three sections. The first topic dealt with the concept and importance of investment types, and the second part dealt with the security situation and its causes on Iraq in general and the province of Anbar, in particular, either the third section has dealt with the analysis of the reality of Anbar province and the impact of the security situation on the investment costs

المقـدمـــة

تعاني محافظة الانبار تحديات في مختلف المجالات السياسية والامنيه والاقتصاديه متمثلة بالاستقرار واعادة الاعمار.اضافة الى ان هناك تخلف في القطاعات الرئيسة كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وهناك تدمير في البنية التحتية نتيجة الحرب وما قبلها واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات بين الافراد وانتشار الفقر بين افراد المجتمع وتردي الحالة المعيشية للسكان والتدهور البيئي ، وهذه الاسباب تعتبر من الاسباب الرئيسية لتدهور الوضع الامني ، وفوق ذلك غياب العناصر الرئيسة للسياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها نظرا لغياب الدور العامل للحكومة في ادارة النشاط الاقتصادي او التأثير فيه فضلا عن عدم الثقة بالمستقبل .ان هذه الاوضاع قد اثرت سلبا على تكاليف الاستثمار مما ادى الى خوف المستثمرين من الاستثمار في المحافظة وعدم الاستقرار ، كذلك عندما يأتي المستثمر لا يعرف من يثق به ولا يعرف من يدير الاقتصاد وله الحق في التصرف بالموارد .لقد اتت الحرب على كل شيء فلم تدمر الحرب البنى التحتية والتي يعني بها رأس المال المجتمع مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والسدود والمطارات وانما دمرت البنى الفوقية والتي يقصد بها التشريعات والانظمة والقوانين والاطار الاكبر لها هو مؤسسات الدولة التي كانت تحكم عمل البنى التحتية والذي لم تدمره الحرب بشكل مباشر وانما دمرته ايادي خبيثة جاهلة من خلال عمليات السلب والنهب والحرق والتهريب الى الخارج .

مشكلة البحث :

عدم الاستقرار الامني في اي نظام اشتراكي ، رأسمالي او دول نامية ينعكس سلباً على مجالات الأستثمار ، وذلك لوجود مشاكل عديدة تعترض طريقه اذ تمثل هذه المشاكل عائقاً أمام المستثمرين حيث ان الاستثمار يحتاج الى بيئة امنة مستقرة بما يؤدي الى استثمارات بنى تحتية ذات تكاليف عالية لان المستثمر ينجذب للبيئة المستقرة لكونه لا يخشى على رؤوس امواله المستثمرة ، حيث انه يعتمد في اتخاذ قراره بالاستثمار في اي منطقة على مدى التوازن بين الربح المتوقع والمخاطر التي قد يتعرض لها .

اهمية البحث:

ان العراق مقدم على عملية استثمار كبيرة ، اذ انه يسعى الى جلب المستثمرين للاستثمار فيه ، لما له من دور في تنمية البلد اذ ان تقدم الدول يقاس بمقدار قدرتها على جلب الاستثمارات الى اراضيها ، فقد أصدر قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، الذي تضمن حزمة كبيرة من الحوافز والضمانات . وبالنظر لتوفر مجالات الاستثمار في محافظة الانبار وخصوصاً العوامل المحفزة لهذا الاستثمار والرغبة لدى الادارة العليا في المحافظة في توفير كل العوامل المشجعة للاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الضخمة في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والتعليم ، حيث يعتبر مظهر من المظاهر الحضارية وتقدم الشعوب وتوفير بيئة متطورة لاجيالنا المستقبلية ولهذا يحظى الاستثمار لاهتمام كافة الاجهزة المختصة ، وان الاستثمار مرتبط بفاعلية الضمانات الممنوحة للمستثمرين لان وجود الحوافز والتسهيلات لا يغني عن وجود ضمانات لكي تولد الاطمئنان لدى المستثمرين للحفاظ على حقوقهم والاستثمار بتكاليف منخفضة

هدف البحث:

1- التعرف على اهمية الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق عامة وفي محافظة الانبار على وجه الخصوص.
2- الوضع الامني في العراق ومحافظة الانبار كجزء منه.
3- اسباب ارتفاع تكاليف الاستثمار ومعوقاته .
4- استخدام اساليب التحليل المالي والتحليل الاقتصادي ومعايير التقييم واستخدامها لقياس الربحية التي يتم على اساسها اتخاذ قرار الاستثمار .
5- سبل تخفيض التكاليف ومعرفة السياسة التي يجب ان تتبعها المحافظة لجلب الاستثمار.

فرضية البحث :

استتباب ألامن في كافة المناطق وخاصة محافظة الانبار التي تتوفر فيها مساحات واسعة للاستثمار سوف يدفع المستثمرين الى استثمار رؤوس اموالهم فيها ، لان الاستقرار الامني يعد الحاضنة الاساسية لكل مقومات الاستثمار وخصوصا عند توفر الحوافز والعوامل المساعدة على الاستثمار منها : الاراضي و الايدي العاملة ... الخ . ولكن هذا الاستثمار سيتم بتكاليف عالية بسبب تأثير الوضع الامني .

المبحث الأول

تعريف الاستثمار ومفهومه

لقد حاول العديد من الكتاب ايجاد تعريف محدد للاستثمار وقد تعددت وتباينت هذه التعاريف نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها لعملية الاستثمار وسنتناول في هذا المبحث مفهوم الاستثمار اولا ثم مفهوم المستثمر ثانيا وثالثا انواع الاستثمار ورابعا اهمية الاستثمار وخامسا اهداف الاستثمار وكما يأتي :

اولا : ماهية الاستثمار :

الاستثمار لغةً: يعني تشغيل المال بقصد الحصول على ثمرة هذا التشغيل اذ يكثر هذا المال وينمو بمرور الزمن.

الاستثمار في علم الاقتصاد: هو توظيف الاموال في نشاطات معينة بقصد تنميتها سواء بالحصول على ارباح دورية ام بحصول زيادات في قيمة الاموال من خلال عملية الاستثمار ، ام الحصول على منافع مادية او غير مادية عن طريق اقامة مشاريع معينة او توسيع هذه المشاريع . (الجزائري واخرون ، 2009 :50).

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه استخدام رأس المال بهدف تحقيق الربح في الاجل القريب بشكل مباشر او غير مباشر .

وقد عرفه المشرع العراقي في الفقرة(ن) من المادة(1) من قانون الاستثمار العراقي بأنه :توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد .

في حين اوردت معظم القوانين والمعاهدات تعريفا للاستثمار ، فقد اوردت اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية لعام 1980 ، تعريفا للاستثمار بقولها (يقصد بالاستثمارات في هذه الاتفاقية كافة انواع الاصول المستثمرة المتعلقة بالانشطة الاقتصادية ويقوم بها مستثمر تابع لاحدى الدول العربية المتعاقدة في اراضي دول متعاقدة اخرى والتي تقام وفق القوانين والانظمة الخاصة بالدول المتعاقدة الاخرى).

كما عرفه قانون تشجيع الاستثمار السوري على انه (المشروع الذي يقيمه شخص طبيعي او اعتباري برأس مال محلي او خارجي او بكليهما والموافق على شموله بأحكام هذا القانون)

وثد عرفه قانون الاستثمار الاردني بأنه (اي نشاط اقتصادي ، صناعي ، زراعي او خدمي تنطبق عليه احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات).

وقد عرفه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) على انه (ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الاجل في موجودات رأسمالية ثابتة تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري) .(العبيدي ،2010 : 114).

وفي هذا الصدد يمكن تمييز الاستثمار عن الادخار فقد بين (طاقه واخرون ، 2008 : 21) بأن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية ، اما الادخار فيعني الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من اجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل . كما ان الاموال المدخرة ليس بالضرورة ان تتحول الى استثمار وبنفس الفترة الزمنية بل انه يعتبر الاساس في الازمات الاقتصادية اذ من الممكن ان تبقى الاموال مكدسة في البنوك دون ان تجد طريقها الى الاقراض وبالتالي للاستثمار اذا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية غير مشجعة للاستثمار .

ثانيا :مفهوم المستثمر

عرف قانون الاستثمار السوري في الفقرة (هـ) من المادة (1) لسنة 1991 بأنه (الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يحصل على ترخيص باقامة مشروع على وفق احكام القانون).

كما عرفه قانون الاستثمار الاردني سنة 2003 بأنه (الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يستثمر في المملكة على وفق احكام هذا القانون .

في حين ميز قانون الاستثمار العراقي بين المستثمر العراقي والمستثمر الاجنبي وقد اقام التفرقة بينهما على اساس الجنسية العراقية بالنسبة للشخص الطبيعي ، وعلى اساس مكان التسجيل بالنسبة للشخص المعنوي والحقوقي).

وهذا ما اشارت اليه الفقرة (ي) من المادة (1) من القانون بقولها (المستثمر العراقي : هو الذي يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في العراق اذا كان شخصا معنويا او حقوقياً). اما المستثمر الاجنبي فعرفته (هو الذي لا يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في بلد اجنبي اذا كان شخصا معنويا او حقوقياً).

وقد عرفته اتفاقية تشجيع الاستثمار وحمايته وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية لسنة 1980 ، المستثمر بقولها (يقصد بالمستثمر اي شخص طبيعي او اعتباري يقوم بالاستثمار في اراضي الدول المتعاقدة). (الجزائري واخرون ، 2009 : 51).

ثالثا : انواع الاستثمارات

تقسم الاستثمارات الى انواع مختلفة على وفق الاتجاه الذي ينظر منها الى الاستثمار وكما يلي :

1-الاستثمارات الداخلية والاستثمارات الخارجية :

يقصد بالاستثمارات الداخلية هي الاستثمارات التي تتم داخل الوطن ويطلق عليها ايضا الاستثمارات الوطنية ويطلق على المستثمر بالمستثمر الوطني ورأس المال المستثمر برأس المال الوطني. اما الاستثمارات الخارجية فهي الاستثمارات التي يقوم بها افراد او شركات او مراكز اجنبية ويطلق على المستثمر بالمستثمر الاجنبي ، وعلى راس المال برأس المال الاجنبي .

2- الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر :

يقصد بالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر الاجنبي كل المشروع او جزء منه مع احتفاظه بالسيطرة على نشاط المشروع واتخاذ القرارات اللازمة فيه .

اما الاستثمار غير المباشر فهو الاستثمار الذي يتمثل فيه دور المستثمر الاجنبي بالتمويل النقدي للمشروع دون ان تكون له سيطرة على المشروع او اتخاذ القرارات اللازمة فيه .

3- الاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي :

ويقصد بالاستثمار الخاص : الاستثمار الذي تمارسه جهات غير حكومية ، كالأفراد والشركات الخاصة اما الاستثمار الحكومي فهو الاستثمار الذي تمارسه جهات حكومية .

اضافة الى انواع اخرى كالاستثمار القصير والاستثمار الطويل الاجل ، والاستثمارات المستقلة والتابعة ، فضلاً عن الاستثمار الحقيقي والمالي .

رابعا : اهمية الاستثمار

اثبتت التجارب العالمية اهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وان مفتاح النمو الاقتصادي لاي دولة يتمثل بالتقدم التكنولوجي والفني والمخزون من راس المال (الاستثمار) والذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا فليس المهم توافر الموارد الطبيعية وانما الاهم من ذلك هو الاستخدام الامثل والكفوء للموارد المتاحة والاستفادة من مردودات الحجم او وفورات الحجم الكبير ، ولا يتحقق ذلك الا باستثمارات قادرة على تحقيقه وفي العراق عامة ومحافظة الانبار خاصة هناك معاناة من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة وذلك بسبب التخبط في السياسات الاقتصادية وخاصة في الثمانينيات والتسعينيات والتي استحكمت بعد الغزو الامريكي للعراق في سنة 2003 وتدهور الوضع الامني بعد ذلك فهو يحتاج الى استثمارات كبيرة لرفع معدلات النمو الاقتصادي واعادة الحياة الاقتصادية فيه ولا يمكن تحقيق مثل هذه الاستثمارات الا برؤوس اموال كبيرة وامكانات هائلة وهذا ما نعاني منه في الوقت الراهن . فلو نظرنا الى القطاع النفطي لوجدنا انه يحتاج الى اعادة بناء واصلاحات واستثمارات جديدة لكي يستطيع الحصول على الايرادات المناسبة للاستثمار في المجالات الاخرى لذلك فان الاستثمار هو الاداة المناسبة لتوفير تلك الاموال وبناء الاقتصاد لان المدخرات المحلية لا تستطيع القيام بمهمة الاستثمار في هذه المرحلة الراهنة لانها غير كافية وذلك بسبب انخفاض معدلات الدخل بشكل عام والتي تنعكس على نسبة المدخرات من الدخل . اضافة الى ذلك ان القطاع العام غير مؤهل للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه كتأهيل البنى التحتية والمشاريع الضخمة وذلك بسبب قلة الخبرة ومحدودية او ندرة رؤوس الاموال لان اكثر رؤوس الاموال هي خارج القطر لاسباب عدم الثقة بمن في نفوس المستثمرين العراقيين وكذلك لاسباب امنية وسياسية .

في ضوء الضعف الاقتصادي الحالي وانخفاض معدلات النمو السؤال الذي يطرح نفسه، هل اللجوء الى توفير الاموال اللازمة للبناء ورفع معدلات النمو عن طريق القروض والتسهيلات المالية والمساعدات تمثل اساليب ووسائل ناجحه لمعالجة هذا الوضع؟

امام هذا التساؤل سيكون الاستثمار افضل الخيارات بالرغم من السلبيات لهذا الخيار الا ان هذا يتطلب وجود سياسة مالية اقتصادية موضوعة على قدر بالغ من الاهمية والدقة لغرض تحقيق انسجام وموازنة بين المنافع والتكاليف للاستثمار.

فقد كانت معظم الدول النامية تعتبر الاستثمار وخاصة الاستثمار الاجنبي اداة من ادوات الاستعمار الحديث ويمكن ان يكون له اثر كبير ونفوذ على الشؤون الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مع احتمال التاثير السلبي على التنمية الصناعية والامن القومي . ومع ذلك فقد حققت كثير من الدول النامية منافع من خلال الاستثمار خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين وخاصة في النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية وكذلك احداث التطور والتنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلف ونقل التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص العمل لمواطني الدولة المضيفة للاستثمار . (عباس ، 2010 : 336).

خامسا : اهداف ودوافع الاستثمار

تختلف اهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار ، حيث يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما هو الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل انشاء مستشفى

او جامعة او جسور او خط سريع ... الخ ، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد او الربح كما هو الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الاعمال ، وبصورة عامة يمكن القول بان اغلب الدراسات التي تتناول موضوع الاستثمار تركز على الاستثمارات في قطاع الاعمال ، اي الاستثمار الذي يحقق عائد او ربح ، ومن الطبيعي في هذه الحالة فان لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الاهداف والدوافع التي تجعل كل منهما يسعى الى العمل مع الطرف الاخر لتحقيق تلك الاهداف والدوافع من اجل الحصول على مصلحة ، وعادة ما يقوم البلد المضيف في القيام بالعديد من الاجراءات منها الادارية والقانونية لترغيب المستثمرين بعملية الاستثمار ، وفيما يلي نبين اهداف ودوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر والبلد المضيف .(طاقة واخرون ، 2008 : 23).

ا – اهداف البلد المضيف للاستثمار :

1- الاستفادة من التقدم التكنولوجي وفن الادارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال وهذا يعد احد الاهداف الرئيسية التي صيغ من اجلها قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2006 .

2- معالجة البطالة واستحداث فرص التشغيل في المشاريع التي يتم الاستثمار فيها .

3- من خلال الاستثمارات تستطيع الدول المضيفة زيادة نسبة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة في المشروعات التي يخصص انتاجها للتصدير .

4- تقليل الاستيرادات من خلال زيادة الانتاج المحلي والتعويض عن الاستيرادات .

5- محاولة الدولة المستثمر فيها توسيع اسواقها التجارية واستحداث اسواق جديدة وتحسين حركتها التجارية في العالم الخارجي .

ب – اهداف المستثمر :

1- الحصول على المواد الخام من الدولة المستثمر فيها لاجل استخدامها في صناعة ذلك البلد .

2- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمارات والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية اليها .

3- ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها .

4- الاستفادة من الاجور المنخفضة للايدي العاملة في الدولة المستثمر فيها اضافة الى تكاليف النقل الضئيلة .

5- من اهداف الشركات الاجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها .

6- سهولة قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار ونوع الخدمة بسبب تملكها احيانا للتكنلوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال .

7- تستفيد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر اذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات .

المبحث الثاني

نظره عامه عن المتغيرات الأمنية في محافظة الانبار

ان الامن هو المؤشر الاول على النجاح او الفشل في مجمل جوانب الحياة وعليه تتوقف عملية البناء السياسي والاقتصادي وعليه يعتمد السلم الاهلي .

وتعيش بعض الدول النامية اليوم عنفا متصاعدا ولان هذا العنف له اسبابه ومسبباته بعضها متعلق في شرعية الانظمة السياسية القائمة او ممارستها غير العادلة في توزيع الثروة او عن طريق الاقصاء والتهميش لعموم الناس وبعضها الاخر متعلق بالسياسات المتحيزة وغير النزيهة التي تمارسها القوة العظمى في العالم تجاه بعض الدول النامية ، وتسعى اطراف هذا العنف الى تجهيل الناس بذلك ، فقد بات الامر سهلا عليها وهي الممتلكة لوسائل الدعاية والاعلام ان تدعي انها تريد نشر الحرية ، ادراكا منها ان ذلك يمكنها من خلق عدو تحتاجه دوما لتنشيط الذات الوطنية ويعفيها من المسألة التاريخية والانسانية في دعم هذا العنف الذي بات ارهابا منظما يطال الكثير من الشواخص والمؤسسات وبطريقة عنيفة ، وان اكثر ما تتحدث عنه هذه الاطراف هو الارهاب الذي تموله هذه الاطراف وتدعي انها تريد محاربته وان مفهوم الارهاب يمكن التطرق اليه (السعدون ، 2005 :45) كما يلي :

اولا :الارهاب :

لم يتعرض مفهوم للنقد والتعريض او المدح والتقريض مثلما تعرض له هذا المفهوم وعبر عصور التاريخ المختلفة ، فبعضهم يراه قتلا متعمدا وارهابا ودموية وبعضهم الاخر يراه بطولة وايثارا وجسارة لا يقدم عليها كل الرجال لان اي واصف له يراه حسب مصلحته والفوائد او الخسائر المتحققة له او عليه .

وان من يسميه بعضهم ارهابا تسمية جمهرة واسعة من اصحاب الفكر والسياسة وعموم الناس بالعنف الثوري او الرد المقابل والاختلاف في التسمية متأت من اختلاف المتحدة الامريكية ووسائل اعلامها المؤثرة الى الخلط عمدا بين الارهاب الدولي وبين المقاومة الوطنية .

ان الارهاب الحالي اسطورة تمت صياغتها وصنعها ليتم من خلالها تمرير اشياء كثيرة وتدمير اشياء اكثر ليس اقلها حضارتنا وقيمنا ، ان هذه الاسطورة استعملت حيلة غربية لتغيير المقولات والقيم والافكار والمعاني الاساسية في حياتنا ومن خلال ذلك وبسبب نزعة الخوف الذي صنعته الاجهزة الاعلامية عن الارهاب جرى احتلال الاوطان ونهب الثروات وقتل من يتطاول على ذلك . انه في ظل التدفق الاعلامي الذي تضخه وسائل الاعلام الغربية وخصوصا الامريكية بقنواتها الاعلامية الضخمة ، فقد ركزت على ان الارهاب في الدول النامية وخاصة العراق ولاجل ان يكون ممر لمخططاتهم فقد دأبت هذه الاجهزة الاعلامية الى الصاق تهمة الارهاب على تلك الدول لكي تمرر جملة من الفعاليات التي تخدم الخطاب السياسي لاعدائهم ولعل ابرز هذه الخطابات التحريضية ما حصل بعد احداث سبتمبر 2001 .

ان الارهاب سواء كان حكوميا ام فرديا فهو عمل شرير لا وطن له ،وان من اشد الامور غرابة ان مفهوم الارهاب الذي انتشر تداوله في عموم العالم على انه من صنع الدول النامية فان اكثر المتضررين منه هم الشعوب في تلك الدول ، وما تمارسه الحكومات ضد مواطنيها من ارهاب منظم وعنيف تحت الاسطورة الوهمية عن الارهاب والتي تمت صناعتها على غير اساس لتعطي النتائج المتحققة من وراءها في ظل ذلك الخوف من الارهاب ويتم

القضاء على قيم الناس وافكارهم واسلوبهم ، وفي ظل الخوف من الارهاب وسعت الحكومات سلطاتها ومددت قوانين الطوارئ وسلكت اسلوب العنف مع الجميع حتى مع الملتزم من ابناء المجتمع .

ان محافظة الانبار كجزء من العراق قد عانت وتعاني من الحروب ولحد الان مما اثر سلبا على كافة جوانب الحياة في المحافظة ، وبما ان الاقتصاد اكثر المتضررين فانه بحاجة الى اعادة هيكلة من اجل الرقي الى مستوى افضل ، وبما ان الوضع الامني الان في تحسن نسبي مما ادى الى نمو الاقتصاد بشكل ضئيل الا ان المستوى المطلوب لم يتم بعد ، حيث ان هذا المستوى لا يمكن تحقيقه الا من خلال الاستثمار الذي سنتحدث عنه ، ويتطلب الاستثمار بيئة امنة واستقرار سياسي لجذبه .

وان في اغلب مناطق العراق وخصوصا محافظة الانبار ركزت قوات الاحتلال على العمليات العسكرية التي تزعم انها تسعى للقضاء على المتمردين الا ان توسيع نطاق العمليات العسكرية قد شمل مدن بكاملها كما حصل في الفلوجة والرمادي وحديثة والقائم مما دمر الامن والاقتصاد والبنى التحتية وكافة جوانب الحياة .

ثانيا : تحليل الواقع الاقتصادي والامني في محافظة الانبار

تتمتع محافظة الانبار بثروات وخيرات طبيعية كبيرة وهذه نعم من نعم الله تعالى على المحافظة حيث تمتلك محافظة الانبار كل ما يتعلق بمقومات ومتطلبات الاستثمار المجدي والمربح اقتصادياً ، اذ انها تمتلك موارد اقتصادية وثروات معدنية مختلفة ، كما بين (الخليفة ،2011 : 10) ان محافظة الانبار تمتلك ثروات نفطية وغازية كبيرة وذات احتياطات ضخمة من هاتين الثروتين ، ولديها موقع جغرافي مميز ، وان مساحتها بحدود 33% من مساحة العراق الكلية وتمتلك تضاريس متنوعة ولديها ثروات مائية وفيرة وتمتلك موارد بشرية متطورة في مختلف الاختصاصات والعلوم الحية .

كما بينت (الهيئة الوطنية للاستثمار) ان الانبار هي المحافظة الاكبر في العراق وتعتبرالمنطقة الغربية المنطقة الغنية في المعادن والمواد الخام المناسب لانتاج السمنت والزجاج .

وبالرغم من كل هذه الامتيازات الا ان المحافظة تعاني في الاتجاه المقابل من نقص كبير في الخبرة وتنقصها التقنيات اللازمة لاستغلال هذه الثروات ، كما انها لا تتوفر لديها الاموال اللازمة لاستغلالها ، بسبب عجز ميزانيتها ومحدوديتها .

في حين ان الجهات المستثمرة وخاصة الاجنبية هي ليست جهات خيرية او منظمات مجتمع مدني غايتها تقديم خدمات انسانية دون مقابل ، وانما تسعى للحصول على مقابل لما تقدمه من خدمات لتنمية الدولة المضيفة لها ، لا بل انها تسعى للحصول على اكبر قدر من المنافع لا سيما وان هناك خيارات كثيرة مفتوحة امامها في الدول النامية .

لذا فان الجهات العليا في المحافظة تمنح الجهات المستثمرة مزايا قانونية واقتصادية ووسائل فاعلة لكي تشجعهم على الاستثمار فيها ، كذلك ان قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 يكفل ويضمن للمستثمرين حقوقهم المالية وما يترتب على استثماراتهم من انجازات ومكاسب مالية من بينها سهولة تحويل صافي ارباحهم للخارج وتمتعهم بالاعفاءات الضريبية عن الارباح المتحققة واستيراداتهم للمواد والمعدات اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية .

ولكن بالرغم من كل ما ورد اعلاه فان الاوضاع الامنية ستزيد من حجم هذه المزايا مما يؤثر سلبا على واردات المحافظة وكذلك فان المستثمر سيدرس تكاليف مشروعه ويقرر الاستثمار على نتائج هذه التكاليف ان العالم اصبح عالما مفتوحا بالنسبة للعراقيين والمستثمر اينما كان ليس مضطرا الى الاستثمار في مكان محدد ، وانما امامه العالم باكمله للاختيار الامر الذي يستدعي تطويرا مقابلا في البيئة الادارية المناسبة للاستثمار .

المبحث الثالث

معوقات تكاليف الاستثمار في محافظة الانبار

هناك العديد من العوامل التي ادت الى تحجيم دور الاستثمار ورفع تكاليفه وجعلته محدود وغير مشجع ومن العوامل والاسباب ما يلي:

1- عدم الاستقرار الامني والسياسي :

بغض النظر عن الرؤية والخطط الموضوعة لبناء ما دمرته الحرب فان انطلاق برنامج اعادة الاعمار بقوة وفاعلية وتحقيق غاياته الاساسية وانعاش الحركة الاقتصادية لن تكون جميعها امورا ممكنة من دون توافر الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي ، وهذه الشروط الضرورية لنجاح انطلاقة اعادة الاعمار لم تزال قليلة نسبيا اليوم ، والمشكلة هنا ان هناك ترابط عضوي بين مسيرة الانتعاش الاقتصادي التي ترتبط باعادة الاعمار من جهة وبين القدرة على ترسيخ الامن من جهة اخرى ، (المعموري ، 2005 : 25). ان تحسين الوضع الاقتصادي سيساعد على تخفيض الضغوط المعيشية التي تواجه المجتمع والغضب الشعبي المتأتي منها والذي يعد سبب من اسباب تردي الوضع الامني ، كما ان الوضع الامني الجيد والاستقرار السياسي هو شرط مسبق واساسي لتشجيع المشاركة الواسعة للقطاع الخاص المحلي والعربي والاستثماري في مسيرة اعادة بناء الاقتصاد المحلي .

ويرى (العبيدي ، 2010 : 120) ان الاستقرار السياسي والامني يعد احد الجوانب الاساسية في القرار الخاص بالاستثمار اذ انه وببساطة لن يجازف المستثمر برأسماله في بيئة تعتبر غير مستقرة وذلك لان مخاطر خسارة الاستثمار عالية جدا وتكاليفه مرتفعة وهذا يعني ان البيئة الامنة تعطي المستثمر الثقة بان القوانين التي تحكم الاستثمار والاسواق التي يعملون فيها سوف تظل دون تغيير على الامد الطويل ، وبالنسبة لمحافظة الانبار فاعتقد ان الاوضاع الامنية لا زالت غير مستقرة على الرغم من تحسنها بشكل نسبي مما ينعكس على تردد كثير من المستثمرين الى الاستثمار في المحافظة ، على الرغم من كل التسهيلات والحوافز والتشريعات التي اقرتها الحكومة . كما يرى (عباس ، 2010 : 342) ان انعدام الاستقرار الامني هو العامل الاساسي في تخوف رجال الاعمال من توظيف رؤوس الاموال (الاستثمارات) في النشاط الاقتصادي .

2- عدم وجود شركات التأمين التي تضمن للمستثمرين حقوقهم اذا ما تعرضت الى الخطر من جراء اعمال العنف التي تفتقدها المنطقة .

3- تدمير البنى التحتية في المحافظة بسبب الاعمال الحربية التي قامت بها قوات الاحتلال.

4- معدلات التضخم الكبيرة في العراق والتي تبلغ نحو 17.8 % والذي ينسحب على المحافظة اذ ان التضخم يعطل الية الاسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخارات ويتبع تلك الاختلالات في الاسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بأمكانية تلك الشركات في تنبؤ تكاليف المشاريع الاستثمارية والارباح المتوقعة وعليه فان التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في الاستثمار في المحافظة.

5- تخلف المحافظة في مجال الاندماج بالاقتصاد العالمي وذلك بسبب الازمات السياسية وسلبيات النظام السياسي الذي يعتمد التركيز قصير المدى (الدليمي ،2009) اذ يشير هذا المفهوم الى ان السماح بالتغيرات الدولية للحكومات يجعلها انظمة ذات تأثير محدود فبعد اربع سنوات ستواجه الحكومة انتخابات جديدة وكذلك فأن عليها ان تفكر بكيفية الفوز بالانتخابات مما يدعوها الى تفضيل السياسات التي ستعود بالفائدة اليها اثناء الانتخابات .

6- البيروقراطية :بما ان الديمقراطية تسمح للنواب تغيير القوانين من غير ضرورة تدعوا لذلك وسن قوانين جديدة هدفها مخالفة النظام القديم فان هذا التغير المتسارع للقوانين سيدخل المجتمع في حالة ارتباك دائم ويولد نفوراً من سياسة الدولة واضعاف ثقة المواطن بحكومته. (المصدر السابق،2009).

7- تخلف النظام المصرفي وعدم وجود سياسة واضحة للائتمان والتسهيلات المصرفية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الاستثمارية حيث ان المستثمرين يواجهون صعوبة في استخدام النظام المصرفي في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل الاستثمارات الجديدة .

8- الجانب الإجرائي وتكلفة ومدة إنجاز المعاملات : ان الإجراءات والفترة الزمنية المستغرقة لتنفيذ هذه الإجراءات وتكلفتها سواء تلك التي تخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني لشركة جديدة أو مؤشر اصدار اجازات البناء أو مؤشر التجارة عبر الحدود ادت أالى مشاكل عديدة ، وتتركز المشاكل في عقبات المرور بعدد من الإجراءات المنفصلة وما يصاحب ذلك من التقدم لأكثر من جهة حكومية، ومن ثم طول الفترة الزمنية لإنجاز الإجراءات، وفى بعض الأحيان إلى تدني مستوى الخدمة المقدمة .هذا بالإضافة إلى إجراءات إغلاق الأعمال والنشاط وخطوات تصفية الشركات وكذلك إجراءات الحجز على الضمانات المقدمة مقابل الحصول على الائتمان .وفى هذا الصدد، تستطيع الحكومة تقليص عدد الإجراءات في كافة المجالات المشار إليها وكذلك الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإنجاز تلك الإجراءات دون إجراء أية تغييرات أو تعديلات على مستوى التشريعات والقوانين المعمول بها .(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010 : 5) . كما يرى (العيساوي ، 2011) ان عدم الاستقرار في الاجراءات الادارية واضطرار المستثمر في غياب مفهوم (النافذة الواحدة) للخدمات الخاصة بالمستثمرين الى الاتصال بادارات متعددة للحصول على الاجازات والموافقات مما يسبب الكثير من المعوقات .

9- ضعف الترويج الاعلامي لابراز المحافظة كمنطقة جذب للاستثمارات ومؤسسات التمويل الخارجية .

10- التردد في تطبيق ما صدر من التشريعات الجديدة المشجعة على الاستثمار وضعف المؤسسات المعنية بتطبيق وتسهيل عمل القطاع الخاص .

11- اثار وسلبيات العولمة :

تعرف العولمة بانها : ترابط المصالح الاقتصادية للدول اعتمادا على بعضها البعض من اجل توسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الاموال وكذلك تسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها ، وتفتح افاق جديدة امام المصالح الاقتصادية للدول وتدفع بها لمواجهة الكثير من التحديات . (سرور ، 2008 :235).

ان التنقل في مجال التقنيات والاتصالات هي في اتجاه واحد من الغرب الى الشرق دون ان يوازيه تنقل من الشرق الى الغرب وذلك لعدم التكافؤ ضد التأثيرات القادمة اليه من الشرق ، ففي الاقتصاد تدعو العولمة للانفتاح الى كل الاسواق وترسيخ حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال من والى كافة الدول ، ادى لظهور الشركات متعددة الجنسية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية كالسوق الاوربية المشتركة ، وظهور المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي حلت محل اتفاقية (الغات) التي ادت الى تحجيم الاستثمارات في الدول النامية وتوطينها في الدول الرأسمالية تجنبا للمخاطر المزعومة في الدول النامية .

اثار العولمة :

لقد اصبحت العولمة ظاهرة واقعية لا انفكاك منها في العراق حيث اختلت قدرة العراق على مواجهة العولمة لعدم مقدرته على مواكبة التطورات السريعة بسبب الازمات التي حلت به وبسبب التدخلا ت الخارجية والاقليمية مما ادى الى استخدام العولمة بالطريقة الخاطئة مما ادى الى ظهور نتائجها السلبية على الاقتصاد الوطني والتي كان لها اثر ليس فقط على الاستثمار وانما على الاعتماد على الوارد من السلع والخدمات واضعاف الصناعات المحلية ومن الاثار السلبية للعولمة ما يلي :

1. زيادة حجم الواردات مما يؤدي الى ضعف الانتاج المحلي فيؤدي ذلك الى العجز في موازين المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية .
2. زيادة البطالة نتيجة لاغلاق المصانع وتسريح العاملين في الانتاج الصناعي المحلي ، او نتيجة لاحلال الوسائل التكنلوجية الحديثة محل العمالة .
3. زيادة الطلب على الهجرة الى البلدان الاخرى بسبب الدعاية الاعلامية ووجود وسائل الرفاهية في البلدان الاخرى .
4. انخفاض اسعار العملة المحلية في مقابل العملات الاجنبية نتيجة الطلب على الاستيراد ونتيجة لهيمنة بعض العملات الرئيسية على اسواق العملات .
5. تقليص دور الدولة في السياسة والاعلام نتيجة لخصخصة وسائل الاعلام والترويج لقيم وتقاليد مستوردة .
6. هدم الهوية الثقافية وطمس المعالم الدينية والحضارية نتيجة لتسخير الاعلام في اشاعة انماط سلوكية ومفاهيم دخيلة بأسم التقدم والرقي .
7. الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على الاقتصاد الوطني وجعلته تابعا لها من خلال اعتماده الاخير على تصدير المواد الخام واستيراد السلع تامة الصنع ، ومن خلال المقاطعة والحصار الاقتصادي

الذي تفرضه الدول المتقدمة ، او عن طريق اغراق السوق بسلع عالية الجودة وبأسعار منافسة من خلال المنح والقروض السلعية التي تقدمها الدول المتقدمة للدولة .

12- الفساد الاداري والمالي الذي يعصف بالحكومة المركزية والوزارات مما ادى الى ضعف الحكومة المحلية للمحافظة وعدم سيطرتها على منح اجازات الاستثمار وسوف نتناول هذه الظاهره من خلال المحاور الاتيه :

أ- مفهوم الفساد الاداري والمالي :

الفساد ظاهرة انسانية ذات جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية يتفاوت حجمها ودرجة انتشارها من مجتمع لاخر(د.عطية ، 2008 :201) وينظر للفساد الاداري بانه

- العدول عن الاستقامة الى ضدها .
- اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة سواء للفرد او الجماعة التي ينتمي اليها هذا الفرد .
- قبول الموظف العام لاغراءات او حوافز تجعله يتصرف في عمله بطريقة غير شرعية .
- ومهما يكن فان للفساد تعريفات تختلف باختلاف النظرة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية وذلك على النحو التالي :

ب - المفهوم الاقتصادي للفساد

ربط الاقتصاديون الفساد بالمردود الذي يعود على المستفيد ،اذ عرفوه بانه اساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة . وهو ما ذهب به تعريف البنك الدولي.

- المفهوم القانوني:

هو انحراف عن الالتزام بالتشريعات والقوانين والانظمة واللوائح .

- المفهوم السياسي:

ينصرف الفساد السياسي الى مدى شرعية الحاكم ودرجة استبداده ومواقفه من الفساد والفاسدين.

- المفهوم الاجتماعي:

هو انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي المتعارف عليها من قبل المجتمع لتحقيق منافع خاصة.

ج - اشكال الفساد:

1. الرشوة : اي الحصول على اموال او اي منافع اخرى مقابل تنفيذ او عدم تنفيذ عمل ما بما يخالف الاصول والقوانين المرعية بالدولة .
2. المحسوبية : وبمقتضاها يتم تنفيذ اعمال لصالح فرد او جهة ينتمي لها الموظف مثل حزب او عائلة او قبيلة او منطقة ...الخ دون ان يكونو مستحقين لها على الاطلاق.
3. الواسطة : وبمقتضاها يتم محاباة شخص او جماعة معينة بغض النظر عن الكفاءة ودرجة الالتزام باصول العمل .

4. نهب المال العام : اي الحصول على اموال الدولة والتصرف بها بدون وجه حق تحت مسميات مختلفة ومن ابرز صور النهب ما يلي: (عطية ، 2008 : 202-203)

- تخصيص الاراضي والعقارات من خلال قرارات ادارية عليا ، تأخذ شكل العطايا والهبئات لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات .
- اعادة تدوير اموال المعونات الاجنبية لحساب المسؤلين ورجال الاعمال .
- قروض المجاملة التي تمنحها البنوك بدون ضمانات جدية لكبار رجال الاعمال ذوي العلاقة باصحاب السلطة ومراكز النفوذ.
- عمولات عقود مشروعات البنية التحتية وصفقات السلاح.
- الاتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب او الاتجار بالوظيفة العامة.
- التهرب الضريبي والجمركي.
- استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب سياسية مثل تزوير الانتخابات او شراء اصوات الناخبين او التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية .

لقد أدى الفساد والقوانين غير الفعالة وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار إلى إضعاف مصدر الدخل الأساسي في الاقتصاد العراقي، أي قطاع الموارد الطبيعية، مثلما أضعف قطاعات الاقتصاد الأخرى، خاصة تلك التي تعتمد على التجارة .والواقع أن رجال الأعمال المحليين في العراق يشعرون بنفس الإحباط الذي يشعر به المستثمرون الأجانب تجاه فرص الاستثمار التي يتم إهدارها، فهم يرون هذه الفرص، إلا أنهم لا يستطيعون الاستفادة منها .وفي حقيقة الأمر، فإنه لا يوجد فرق بين المستثمرين الأجانب والمحليين فيما يتعلق بمخاوفهم، فهم جميعا يودون الاطمئنان على استثماراتهم، ويريدون الشعور بأنها آمنة، ومع ذلك فهناك ميزه يتمتع بها المستثمرون المحليون ولا تتاح للمستثمرين الأجانب، ألا وهي معرفتهم بالأوضاع الداخلية الحالية لبلادهم وحصولهم على معلومات عن السوق، وهي أمور قد لا يتمكن المستثمرون الأجانب من الحصول عليها .ولذلك يتابع المستثمرون الأجانب سلوك المستثمرين المحليين باعتباره مؤشرًا حيويًا لنوعية مناخ الاستثمار واتجاه التنمية الذي تتبعه البلاد، فإذا ما استكان رجال الأعمال المحليون وفضلوا الإبقاء على أموالهم في أماكن أخرى، فالمتوقع في هذه الحالة أن يتبع المستثمرون الأجانب نفس السبيل ويعتبرون ذلك مؤشرًا على أن مناخ الاستثمار في العراق ليس مواتياً .ثم ما هي الضمانات التي تؤكد لهم أن الفائدة ستكون أكبر من المخاطر؟ ولذا فإن سلوك وخبرة رجال الأعمال العراقيين تعطى مؤشرًا على إمكانيات الاستثمار في العراق، ونوعية مناخ الاستثمار، وأولويات الإصلاح بالنسبة للحكومة وللقطاع الخاص على حد سواء.

وقد صرح العديد من رجال الأعمال الذين شملهم المسح الذي قام به مركز المشروعات الدولية الخاصة أن القطاع الزراعي والصناعي في الاقتصاد العراقي يتدهور نتيجة لاستمرار زيادة الواردات من البلدان المجاورة، والواقع أن بعضهم لاحظ المفارقة الغريبة المتمثلة في أن العراق المعروف بمياهه الغزيرة وأرضه الخصبة يستورد الخضر من جيرانه، مثل الأردن التي تشكل الصحراء معظم أراضيها..

13-محدودية دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية الاقتصادية وفي توفير العمالة ، حيث تم اعطاء الدور الرئيس للقطاع العام مما ادى الى تخوف المستثمرين من المخاطر التي تصيب مشاريعهم الاستثمارية مثل التأميم ونزع الملكية والمصادرة وهي تمثل مخاطر للاستثمارخصوصا :

المخاطر المشمولة بالضمان : وهي المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها الاستثمارات في الدول المضيفة لها مما قد يلحق به اضرارا جسيمة ، وتتمثل معظم هذه المخاطر بصورة تصرفات تقدم عليها الدول المضيفة كالتأميم ، نزع الملكية ، سن قوانين اجرائية تحول بين المستثمر وبين تحويل رأسماله او التصرف فيه بحرية او منعه من تحويل الارباح . وقد تتعرض هذه الاستثمارات الى مخاطر بسبب الانقلابات السياسية الداخلية او الحروب او الفتن الداخلية او الحصار الاقتصادي وتعد مثل هذه الامور من جملة الاسباب الرئيسية في هجرة رؤوس الاموال الوطنية الى البلدان التي توفر الامان والاستقرار والى احجام رأس المال الاجنبي عن الاستثمار فيها ، وان من اهم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار في الدول النامية هي الاتي : (الجزائري واخرون ، 2009 : 71).

اولا : نزع الملكية :

تصدر الدولة قوانين تسمح للاجانب بالتملك على اراضيها في مجال تشجيع الاستثمارات الاجنبية ، وذلك بقصد احداث تغيرات اقتصادية وسياسية تخلق عملية تنمية تضمن لها مستقبل افضل وتوفير الرخاء لشعبها . كما يحق للدولة ذات السيادة في الوقت ذاته ان تتخذ اجراءات نزع الملكية خدمة للمصلحة العامة وقد تشمل اجراءات نزع الملكية عقارات او ممتلكات عائدة لاشخاص او هيئات اجنبية . وهذا ما دعا الى ان تتضمن قوانين الاستثمار وكذلك الاتفاقات الدولية ضمانات للمستثمرين وبخاصة الاجانب منهم بعدم تجاوز الدولة على حقهم في الملكية وحتى في حالة اضطرار الدولة الى نزع هذه الملكية فانها تضمن لهم تعويضا عادلا .

ثانيا : التأميم :

يعرف التاميم بانه نقل الملكية الخاصة الى الدولة باتباع اجراءات تشريعية مستندة الى الدستور لاغراض المنفعة العامة ، وينصب التأميم عادة على المشروعات الاقتصادية كالبنوك او شركات التامين او شركات صناعية وما يلحق بهذه المشروعات والشركات من ممتلكات مادية او منقولات ، وقد تكون ملكية هذه المشروعات المؤممة عائدة الى مواطني الدولة نفسها او الى اجانب .

ويرى بعض الكتاب ان قرارات التأميم تعد قرارات سيادية ويلتقي التأميم مع نزع الملكية في ان كلاهما يتضمن نزع الملكية الا ان هناك بعض الاختلافات بينهما منها :

1- ان نزع الملكية عادة ما يستند الى قرارات ادارية في حين التأميم يستند الى نص دستوري .
2- نزع الملكية عادة ما يستند الى اهداف اجتماعية في حين التأميم يستند الى اسباب اقتصادية .
3- نزع الملكية عادة ما ينصب على ملكية شخصية ، اما التاميم فينصب على مشاريع او شركات مهمة .

ثالثا : المصادرة :

يقصد بالمصادرة : الاجراءات التي تتخذها السلطة العامة في الدولة بقصد الاستيلاء على الاموال المملوكة لاحد الاشخاص دون مقابل .

وقد تكون المصادرة عبارة عن اجراءات ادارية تتخذها السلطة دون الرجوع الى القضاء لاغراض تتعلق بالمصلحة العامة كمصادرة المواد الغذائية والادوية الفاسدة ومصادرة المواد المهربة ، وقد تكون المصادرة عبارة

عن اجراءات تكميلية لعقوبة جنائية . ولا تعد المصادرة خطرا على الاستثمار اذا اتخذت بناءا على مخالفة قانونية ، ودون تمييز بين المواطن الذي يحمل جنسية الدولة والاجنبي ، الا انها تعد خطرا على الاستثمار اذا طبقت بشكل عشوائي .

رابعا : قيود تحويل العملة

يقصد بها القوانين والنظم والتعليمات التي تضعها بعض الدول والتي من شأنها تقييد حركة خروج او دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلد وتمنع تداول العملة الاجنبية والتعامل فيها بدون اذن الدولة . ويخشى المستثمرون من ان تعرقل هذه الاجراءات حركة رؤوس اموالهم من والى داخل البلد المضيف ومن ثم عرقلة عملهم ، وقد تفرض عليهم الدولة المضيفة اسعار تحويل الى العملة المحلية تسبب لهم الخسائر ، ونرى ان مثل هذا الخطر يعد من الاخطار غير التجارية التي تزيد من تكاليف الاستثمار .

المبحث الرابع

تأثير الوضع الأمني على تكاليف الاستثمار

إن عملية الاستثمار في محافظة الانبار تتطلب توافر تكاليف منخفضة لكي تعمل على استقطاب المستثمرين حيث يبني الأخير قراره على مدى تحقيقه لاعلى عائد ممكن من الاستثمار .

ان تنفيذ مشروع معين يفترض وضع مجموعة من الوسائل الانسانية والمادية كي يستطيع الوصول الى الهدف ، فالوسائل المادية تمثل النفقات التي تتجمع تحت عنوان الاستثمار والاستثمار هو الذي ينفذ خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة مع النفقات الحالية والعوائد المستقبلية المنتظرة تعتبر الاساس في التقييم الاقتصادي للمشروع . ان طبيعة الاستثمار تختلف حسب كل نموذج من المشاريع فبناء عمارة او اقامة سكة حديدية له خصائص مختلفة جدا عن الاستثمارات المخصصة لمشروع تعليمي مثلا ، حيث لكل منهم خصائص معينة .(الموسوي ، 2004 : 88).

ان دخول المستثمر الى المحافظة لا بد له من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعه وتعرف الجدوى بأنها :اداة تحليلية تحتوي على توصيات وتقيدات لتساعد متخذي القرار عندما يقررون فيما اذا كان العمل مجدي اقتصاديا ، وان الاستغلال الامثل للموارد النادرة وعدم اتاحتها في كل الظروف وبيان كلفة المشروع الاستثماري تجعل من دراسة الجدوى وثيقة فنية واقتصادية يعول عليها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري ، واذا كانت دراسات الجدوى تعتبر الركيزة الاولى في بعض المشاريع فان منهجية ادارة المشاريع تعتبر دراسات الجدوى مشروع مستقل له دورة حياة واضحة يؤسس عليها لنواتج تعطي لصاحب القرار اين يستثمر ومتى يعود راس المال والمردودات التي يحققها ضمن منظار زمني هو العمر النافع للمشروع ، لذا حددت الضوابط الخاصة بتأسيس المشاريع الاستثمارية ضمن المادة (19) الفقرة الثانية من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 (اعداد دراسة جدوى اقتصادية وفنية) للمشاريع المراد الاستثمار فيها (متعب ،2011: 205). وكالاتي :

ا – هدف الدراسة:

1– تحليل المشروع اعتمادا على المؤشرات الاساسية التي تستند عليها دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية.

2- بيان عائدية رأس المال المستثمر عبر التحليل الزمني للمشروع .

3- اعتماد التحليل المالي للمشروع لبيان ربحيته بغض النظر عن عائدية المنافع الاخرى في الاقتصاد القومي

4- اعتماد العملة المحلية في الحسابات .

5- بيان اثر الاوضاع الامنية على التكاليف الكلية للمشروع.

ب – التحليل المالي و الاقتصادي للمشروع :

1- التحليل المالي:

ان التحليل المالي يهدف الى الحكم على قدرة المشروع المنشأة التجارية على مواجهة الالتزامات المالية الملقاة على عاتقه من خلال مقارنة تكاليفه مع عوائده بأستخدام اسعار السوق لتحديد اي المشروعات اكثر ربحية من وجهة نظر المنشأة او المستثمر .

2- التحليل الاقتصادي:

يهدف التحليل الاقتصادي الى مقارنة تكاليف المشروع مع العوائد بأستخدام منظومة اسعار تسمى اسعار الظل لتحديد اي المشاريع الاكثر ربحية من وجهة نظر الاقتصاد القومي وينصرف مفهوم الربح الاقتصادي الى قياس تأثير المشروع ودوره في تحقيق المرامي الاساسية للاقتصاد القومي.

3- مبدأ الخصم والقيمة الزمنية للنقود :

في معايير الربحية التجارية يلعب مبدأ الخصم دورا اساسيا في التحليل وفحوى ذلك ازالة عدم التجانس الناشئ عن التباين الزمني للتدفقات اذ لا يعقل ان تساوي بين دينار الكلفة لهذا اليوم ودينار الكلفة بعد عدة سنوات ولا ان تساوى بين مليون دينار كعائد يتحقق هذا العام وبين مليون دينار يتحقق في العام القادم فالعوائد التي تتحقق حاليا يمكن اعادة توظيفها بالمعدلات السائدة للربح وبالتالي ستتحول في السنوات المقبلة الى مبالغ اكبر ، والخصم هو تحويل مبالغ المستقبل الى ما يكافئها في الوقت الحاضر .

ج – معايير التقييم واستخدامها لقياس الربحية التجارية للمشروع عينة الدراسة:

1- صافي القيمة الحالية : N.P.V

تحسب القيمة الحالية لعوائد وتكاليف المشروع بأستخدام سعر خصم معين يعكس تكاليف الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر، ويحسب وفق الصيغة التالية:

صافي القيمة الحالية للمشروع = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة من المشروع – القيمة الحالية للنقدية المستثمرة في المشروع

وان معامل القيمة الحالية يتم استخراجها من خلال الصيغة الاتية :

$$N.P.V = \frac{1}{(1+r)n}$$

r = سعر الخصم / سعر الفائدة / معدل الفائدة

n= عدد معين من الفترات

2- نسبة المنافع الحالية الى التكاليف الحالية : Benefist \ Cost Ratio

هي قسمة القيمة الحالية للعوائد على القيمة الحالية للتكاليف وبسعر خصم معين وبحسب الصيغة التالية :

$$\text{نسبة المنافع الحالية الى التكاليف الحالية} = \frac{\text{القيمة الحالية للعوائد}}{\text{القيمة الحالية للتكاليف}}$$

3- معدل العائد المحاسبي : Internal Rate of Return (Irr)

تعتمد هذه الطريقة على ربط ربحية المشروع بكل من حجم الاموال المستثمرة والمدة اللازمة للاستثمار ويتم احتساب معدل العائد المحاسبي طبقا للخطوات التالية :

أ- حساب معدل صافي الربح السنوي للمشروع .

ب- حساب متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع والتي يتم حسابها من خلال حجم التكلفة الفعلية في بداية ونهاية العمر الانتاجي وقسمة المجموع على (2) .

ت- حساب معدل العائد المحاسبي .

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط صافي الربح السنوي}}{\text{متوسط التكلفة الاستثمارية}}$$

4- فترة الاسترداد : Pay-Back Period

هو الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الانفاق الاستثماري بالكامل . ولحساب فترة الاسترداد تقسم الاستثمارات على العائد السنوي الكلي الذي يتكون من الفرق بين العوائد والنفقات التشغيلية اي :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{مبلغ الاستثمار اللازم للمشروع}}{\text{التدفق النقدي السنوي للمشروع}}$$

5- معدل العائد الداخلي : Irr

هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوياً الى الصفر وكلما زاد سعر الخصم قل صافي القيمة الحالية . ولاحتساب معدل العائد الداخلي نختار سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوي للصفر .

6- تحليل الحساسية :

في التحليل الاقتصادي والمالي للمشاريع المقترحة يفضل اجراء اختبارات لبيان مدى تأثير الربحية الاقتصادية والمالية للمشروع نتيجة لحدوث بعض التغيرات الافتراضية على عناصر الكلفة او العوائد او فترة التنفيذ وذلك لمعرفة مدى تأثير المشروع سلباً او ايجاباً في حالة حدوث مثل تلك التغيرات الافتراضية . ان اختبار الحساسية يستخدم لمعالجة حالات عدم التاكد سواء كان ذلك في مجال العوائد او التكاليف التي تدخل في حساب التدفقات النقدية للمشروع . اي بمعنى اخر ان اعادة تحليل المشروع لمعرفة ماذا يحدث تحت هذه الظروف الجديدة هو ما يسمى تحليل الحساسية وخلاصة الطريقة هو ان يتم اختيار الفقرات الاساسية التي تدخل في التدفقا ت النقدية والتي يعتقد بأنها عرضة لعدم التأكد بسبب عدم وضوح الرؤيا المستقبلية لتطور اسعارها ويجري اعادة احتساب التدفقات واستخراج قيمة المعيار المعتمد لتقييم المشروع مثل صافي القيمة الحالية او معدل العائد الداخلي بقصد التعرف على ماذا سيؤول اليه المركز المالي والاقتصادي للمشروع تحت ظل التغير المفترض . وقد ينصرف الاختبار حتى الى معرفة مدى تأثير المشروع في حالة انحراف فترة التنفيذ عما هو مخطط لها وهكذا يمكن اجراء اختبارات حساسية عديدة لمختلف العناصر التي تؤثر على المشروع وفقاً لأعتبارات الكفاءة الاقتصادية .ونعرض ادناه حالة لدراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء فندق سياحي يوضح حجم التكاليف المطلوبة للاستثماركما في الجدولين (1) (2)

اعداد بيانات التحليل المالي للمشروع :

لغرض التحليل المالي لا بد من اعداد البيانات التالية :

1- التكاليف الاستثمارية للمشروع
2- التكاليف التشغيلية
3- الايرادات

اولا – التكاليف الاستثمارية للمشروع :

التكاليف الاستثمارية للمشروع هي مجموع الاعمال التي من المفترض ان يتم انشاء المشروع من خلالها والتي تظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (1) التكاليف الاستثمارية للمشروع

ت	التفاصيل	المبلغ	الملاحظات
1	الاعمال المدنية	3997000000	
2	الاعمال الصحية	193000000	
3	الاعمال الكهربائية	1000000000	
	المجموع الكلي	5190000000	

ثانيا – التكاليف التشغيلية فهي تتكون من صيانة وتوليد كهرباء ورواتب الموظفين ومصاريف اخرى لتشغيل المشروع وهي :

جدول رقم (2) التكاليف التشغيلية للمشروع

ت	التفاصيل	المبلغ	الملاحظات
1	صيانة سنوية	66400000	
2	توليد كهرباء	60000000	
3	رواتب الموظفين	70000000	
4	مصاريف اخرى	10000000	
	المجموع الكلي	206400000	

ثالثا :-الوارد السنوي للمشروع ويتكون من المصادر الاتيه

1- القبو:- موقف ل 70 سيارة

2- طابق ارضي يتكون من :-

محلات كبيرة عدد 5 مزدوجة

مطعم كبير سعة 25 ميزطعام

الحدائف ----------

2- خمسة طوابق يتكون كل طابق من 15 غرفة

تتسع ل4 اشخاص

و 4 اجنحة

4- حدائق ومسطحات مائية

جدول رقم (3) صافي الايرادات السنوية للمشروع

ت	الفقرة	اليومي	الشهري	السنوي
1	القبو(كراج يسع 70 سيارة) ×500دينار يوميا	35000	1000000	12000000
2	طابق ارضي يتكون من:-			
	محلات كبيرة عدد 5		500000	6000000
	محلات صغيرة عدد 4		200000	2400000
	مطعم كبير يتسع ل25 طبلة	50000	1500000	18000000
	حدائق ومسطحات مائية	50000	1500000	18000000
	المجموع			56400000
3	خمسة طوابق يتكون كل طابق من 15 غرفة تتسع 4 اشخاص	150000	4500000	54000000
	و 4 اجنحة	100000	3000000	36000000
	المجموع لطابق واحد			90000000
				450000000

	المجموع ل5 طوابق			
	المجموع الكلي للايرادات			506400000
4	صيانة سنوية مع توليد الكهرباء ورواتب موظفين ومصاريف اخرى			206400000
5	صافي الوارد السنوي			300000000

تطبيق معايير التقييم على النتائج للمشروع الاستثماري:

1- فترة الاسترداد :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{5190000000}{300000000} = 17.3 \text{ سنة}$$

يتضح ان المشروع من الممكن ان يسدد نفسه في فترة 17.3 سنة في ظل الظروف الطبيعية لكن هذا المعيار تم تطبيقة بغض النظر عن القيمة الزمنية للنقود وبالتالي فان القيمة الحالية للنقدية الحقيقية ستظهر في السنوات اللاحقة بقيمة اقل مما اظهرتها فترة الاسترداد . لكن لو استخدمنا في هذه الحالة القيمة الحالية اي نأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود فان فترة الاسترداد ستكون في هذه الحالة :

بالنسبة للتدفق النقدي للمشروع وباستخدام سعر الخصم المعتمد وهو 6% . من الجدول رقم (3) سيكون :

$$\text{عمر المشروع} = \frac{4725600000}{50} = 94512000 \text{ دينار}$$

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{5190000000}{94512000} = 54.9 \text{ سنة}$$

يتضح ان فترة الاسترداد هي اكثر من عمر المشروع وهذا يعني ان المشروع يحقق خسارة وبالتالي فان المستثمر لا يستمر في هذا المشروع .

2- معدل العائد المحاسبي :

$$\text{متوسط التكلفة السنوي} = \frac{5190000000 + \text{صفر}}{2} = 2595000000 \text{ دينار}$$

متوسط صافي الربح الاستثماري = 300000000

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{300000000}{2595000000} = 11.56\ \%$$

ولكن لو اعتمدنا القيمة الزمنية للنقود وباستخدام صافي القيمة الحالية بسعر خصم 6% فان معدل العائد المحاسبي سيكون :

$$\frac{94512000}{2595000000} = 3.64\ \%$$

يتضح ان معدل العائد المحاسبي قد انخفض من 11.56 % – 3.64 % وهذا لا يشجع على الاستثمار

3– صافي القيمة الحالية :

يبين صافي القيمة الحالية التدفقات النقدية الحالية لفترة عمر المشروع والبالغة 50 سنة حيث تم استخدام معدل خصم 6% وهو ما معتمد من قبل المختصين في الشركة كما ان هذه الطريقة تأخذ بنظر الاعتبار القيمة الزمنية للنقود وتبين المجموع كما يلي :

جدول رقم (4) القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة

السنة	التدفقات النقدية الداخلة	معامل القيمة الحالية 6%	القيمة الحالية
1	300000000	0.943	282900000
2	300000000	0.890	267000000
3	300000000	0.840	252000000
4	300000000	0.792	237600000
5	300000000	0.747	224100000
50	300000000	0.054	16200000
	المجموع		4725600000

صافي القيمة الحالية للمشروع = 5190000000 – 4725600000 = (464400000)

ويتضح من خلال الناتج اعلاه ان المشروع قد حقق خسارة وهذا يعني ان المشروع غير مجدي وبالتالي فان المستثمر لا يتخذ قرار بالاستثمار في الانبار بسبب ارتفاع التكاليف الناتجة عن تأثير الوضع الامني .

4- نسبة المنافع الحالية الى التكاليف الحالية :

بحسب هذا المعيار وبحساب ايرادات المشروع المخصومة على تكاليفه خلال عمره البالغ 50 سنة اتضح انه :

$$\text{نسبة المنافع الحالية الى التكاليف الحالية} = \frac{4725600000}{5190000000} = 0.91\ \%$$

اي انه كل دينار يستثمر يحقق خسارة بمقدار 0.09 دينار وهذا مؤشر سلبي للاستثمار في هذا المشروع .

5- معدل العائد الداخلي :

لاستخراج معدل العائد الداخلي نفترض معدلات فائدة واستخراج القيمة الحالية لها ومقارنتها مع مبلغ الاستثمار الى ان نصل الى رقمين متتالين احدهما سالب والاخر موجب وكالاتي :

جدول رقم (5) القيمة الحالية للايرادات المساوية للتكاليف

السنة	التدفقات اللنقدية الداخلة	معامل الخصم % 5.45	القيمة الحالية
1	300000000	0.948	284400000
2	300000000	0.899	269700000
3	300000000	0.852	255600000
4	300000000	0.808	242400000
5	300000000	0.766	229800000
50	300000000	0.070	21000000
	المجموع		5190000000

يتضح من الجدول اعلاه انه عند معدل الخصم 5.45 % لا يحقق المشروع لا ربح ولا خسارة اما اذا قل معدل الخصم فان المشروع من الممكن ان يحقق ارباح لكن بما ان معدل الخصم المعتمد هو 6 % الامر الذي دعا المستثمر الى رفض المشروع بسبب عدم استيفاء المشروع الى تحقيق الارباح المرجوة .

6- تحليل الحساسية :

لقد تم استخدام النسب السابقة بغض النظر عن تكاليف تأمين المشروع وهي عبارة عن رواتب للحراس الامنيين وتقدر هذه التكاليف بمبلغ 40000000 دينار سنويا اي ان صافي الوارد السنوي سيكون 260000000 دينار وهذا يعني ان المشروع سيحقق خسارة ايضا .

المبحث الخامس

الاجراءات والوسائل لاصلاح النظام وتهيئة البيئة الامنة والجاذبة للاستثمار

لغرض تحقيق الاجراءات والوسائل لاستقطاب المستثمرين لا بد من وضع الخطط والبرامج والحلول لكيفية العمل على هذه الوسائل وهي :

1- تحقيق حالة الاستقرار السياسي والامني ، ان تحقيق الاستقرار السياسي والامني حاضرا ومستقبلا لاي بلد يحقق الفوز بثقة المستثمرين وان مناخ الاستثمار بالنسبة لاي دولة يتعلق بمستوى استقرار النظام السياسي والاقتصادي والتشريعات والقوانين النافذة ، لان المستثمر لن يجازف برأسماله في بيئة تعتبر غير مستقرة وذلك لا ن مخاطر خسارة الاستثمار عالية جدا وتختلف عن المقاولات والتجارة في الدول التي فيها حروب ووضع امني سئ حيث انها تعمل تحت شعار (ادخل الدول التي تسمع فيها صوت الروافع وغادرها حين تسمع هدير المدافع) وكلمة روافع تعني اعادة الاعمار والبناء؛ ان الاستثمار يرفض المجازفة ، واذا اراد المجازفة فأسعار التامين وكلف الحماية سوف تلحق به خسارة في الارباح وحدها بل ربما يكون كامل المشروع في خطر لذا فان الاستقرار الامني والسياسي ركن مهم من اركان البنية الاستثمارية للدولة عامة ولمحافظة الانبار ومناخها الامن . (الحديثي ، 2011 : 29).

2- مبادرة الادارة العليا في المحافظة وبالتنسيق مع الحكومة المركزية على تقديم العون الامني للمستثمر وممتلكاته وذلك بتوفير اجهزة حماية للمنشات ونشاطاتها وتحفيز شركات التأمين على فتح فروع لها في الانبار لانها تفتقر الى مثل هذه الشركات ، كما بين (الخليفة ، 2011 : 11) ضرورة مضاعفة السلطة التشريعية والتنفيذية وهيئة استثمار الانبار للإسراع في تأمين متطلبات تشجيع نخبة من اصحاب رؤوس الاموال والمقاولين والتجار من ابناء الانبار لتأسيس مصارف ومؤسسات مالية لكي تضطلع بدور التمويل المالي المطلوب لكافة المشاريع التنموية والنشاطات الاستثمارية في الانبار والانفتاح الى العالم .

3- وعي وفهم الاستثمار اي ان تكون قيادة المحافظة راعية الاستثمار قد استوعبت مفاهيم الاستثمار واهميته والنتائج المتوخاة منه وان تعمل بقناعة على تعزيز الاستثمار لديها وليس شعارات ترفع وقوانين تصدر وقناعة المسؤولين وكادر كبير منهم سيشككون في المستثمر وفي جدوى الاستثمار وخاصة الدول التي كانت تتبع النظام الاشتراكي حيث ان معارضتهم للاستثمار تتقاطع مع ارضية الاستثمار الذي اساسه اقتصاد السوق وهذا لا يعني ان هذا المفهوم مطلق حيث ان الصين الان اكبر دولة استثمارية في العالم خرقت هذه القاعدة المذكورة باتباعها نظام اقتصادي ثلاثي (القطاع العام ، قطاع مختلط ، قطاع خاص) وكذلك مصر العربية نجحت في جلب الاستثمار وبناء قاعدة جديدة فعلية وليس شعارات ، وكذلك واجب الادارة العليا ان تثقف المجتمع على الاستثمار وفوائده واحترام المستثمر ويعطى اهميته في جميع اتصالاته ومراجعاته الى حين مغادرته للبلد وهو مقتنع بجدوى الاستثمار في هذه البلد مع استعداد الادارة العليا باصدار كل التشريعات والقوانين التي تعزز الاستثمار . (الحديثي ، 2011 :29).

4- تحسين المناخ الاستثماري وخلق فرص عمل تستطيع جذب الاستثمار .

5- الركن القانوني وهنا نتحدث عن موجع يخشاه المستثمر وهو البنية القانونية للدولة راعية الاستثمار حيث انها القاعدة التي سوف تبني عليها علاقات المستثمر مع الدولة راعية الاستثمار والتي بموجبها سيحمي امواله وارباحه حاضرا ومستقبلا ولهذا الركن اشكال مختلفة على سبيل المثال اصدار قانون الاستثمار الموحد للدولة والذي يركز على المساواة بين المستثمر الوطني والاجنبي في تملك المشاريع وفي الحقوق والالتزامات ، اعفاءات ضريبية وكمركية لفترات معقولة ، سهولة تحويل الاموال والارباح ، حرية تسعير المنتج ، الحماية من المنافسة غير المشروعة ، سهولة ادخال الالات ومكائن الانتاج وضمانات تقدمها الدولة للمستثمر ، عدم المصادرة للمشروع ، عدم حجز المشروع بموجب قرار حكم قضائي ، عدم تأميم المشروع . ويعتبر ثبات النص التشريعي من اهم الشروط ويعني بها النصوص والتشريعات القانونية التي قبل بها المستثمر وانعقد العقد بينه وبين الدولة بموجبها يجب ان تبقى سارية المفعول على عقد الاستثمار وللدولة حق في تشريع القوانين على ارضها شرط ان لا تمس الحقوق المكتسبة للمستثمر في ظل القوانين السابقة . (الحديثي ، 2011 :29).

6 – مواجهة العولمة : اصبحت العولمة ظاهرة واقعية لا انفكاك منها ، وعلينا ان نتعامل معها في كل مجالاتها واطرها والاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها ، وهناك عدة انواع من التداعيات وفي كل مجالات العولمة كالسياسة والثقافة والعقائد الدينية ، فهي تحتاج للمواجهة كما يجب علينا مواكبة التطورات المتسارعة في الدول المتطورة والصمود امام المنافسة الشرسة وهذا يعتمد على ثلاثة عناصر هي : (سرور ، 2008 :237) .

1. استقرار الوضع الاقتصادي والمالي في الدولة بما يمكن المؤسسات والمشاريع من التخطيط السليم لمواجهة الصدمات الخارجية التي تفرضها المنافسة الشرسة بعد ازالة القيود الادارية والكمركية .
2. زيادة جرعة التقنية التي تستعمل في كافة المشاريع بما يمكن من تحسين الجودة ومستوى الاسعار .
3. وجود نظام مصرفي سليم قادر على استقطاب المدخرات القومية وجذب تدفقات رأس المال الاجنبي .

كما ان على الدولة ان تعد نفسها بخطة تغطي كل المناحي التي تحصن بها نفسها من سلبيات العولمة وتتكون مدخلاتها مما يلي:

أ- تحقيق النمو الاقتصادي المستق والبعيد عن النموذج الاستهلاكي الغربي والتحرر من الارتهان والتبعية السياسية ، والاعتماد على سياسات واجراءات اقتصادية قادرة على تفعيل القطاعات الخاصة والحكومية في مواجهة المنافسة القادمة من الخارج .

ب- الارتقاء بالجهود العلمية والبحثية وبناء القدرات المنافسة للاقتصاد ونقل التقنيا ت الحديثة وتوظيفها في العمليات الانتاجية وتقديم الخدمات .

ت- التصدي للمخاطر الاجتماعية والعادات الضارة عن طريق تبني خطة اجتماعية لمحاربة الفقر والمرض والشبهات والحض على المكارم.

ث- توعية المجتمع والمؤسسات بمخططات وبرامج واليات العولمة وما يمكن ان ينتج عنها من اثار ووضع التصورات والاليات لمواجهة اخطارها واثارها السلبية

7 - معالجة الفساد الاداري والمالي : ان الفساد في العراق قد بلغ اعلى مراحله وان جذور هذا الفساد تتبع من السلطات العليا في هذا البلد ولم تستطيع مكاتب المفتش العام وهيئة النزاهة ولا القضاء العراقي الحد من المشكلة، اذن لابد من معالجة جذرية واجراءات عاجلة من قبل الشعب والبرلمان والحكومة للنهوض بكافة القطاعات من خلال التشريعات وقوانين جديدة تنظم عمل هذه القطاعات ضمن هيكلية تستجيب للتغيرات والاهداف الحالية واجراءات استثنائية لتسهيل خططه الاستثمارية وازاحة العقبات الادارية والمالية والتي تؤخر وتعيق ليس فقط الاستثمار وانما كافة نواحي الحياة ، ونرى انه يجب وضع قواعد ومرتكزات وحلول منطقية من ارض الواقع لمكافحة الفساد لكي يسهل تطبيقها بشكل سليم ، كما ان منظمة الشفافية الدولية قد بينت احدى الحلول لمعالجة الفساد وهي : (الدليمي وشيحان ، 2010 : 366) .

أ- يتوجب استخدام المساعدات المالية لتعزيز المؤسسات الحكومية والقيام بتقييم وطني ووضع استراتيجيات تطويرية تشمل خطط لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد .

ب- تعزيز القضاء المستقل والنزاهة ومكافحة الفساد وتحمل المسؤولية لتنمية النظام القضائي وتحصينها من التأثير السياسي ويكون القضاة انفسهم خاضعين للقوانين لهم حصانة محدوده وسلوك قضائي نزيه .

ت- يتوجب على الحكومة فرض اجراءات لمكافحة الفساد وعلى المؤسسات المصرفية الرائدة تطوير اجراءات لكشف وتجميد واسترجاع المبالغ المسروقة من خلال الفساد .

ث- يتوجب ضبط المؤسسات المالية من خلال التركيز على صناديق الائتمان ومكافحة غسيل الاموال .

ج- تطبيق اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضد الرشوة .

8 - اقامة الندوات والمؤتمرات المحفزة للاستثمار بين فترة واخرى لتكريس واشاعة ثقافة الاستثمار بين مختلف مكونات المجتمع في المحافظة ، وان تتاح الفرصة لرجال الاعمال والتجار والتكنوقراط للتعبير عن ارائهم وتحفظاتهم ورؤيتهم للاستثمار ومستقبله والاستفادة من تجارب دول الخليج الرائدة ضمن هذا الميدان لان هذه تجارب كانت في بدايتها اقرب الى الواقع الاقتصادي والاجتماعي للانبار حاليا .

دعم نشاطات وفعاليات منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الانبار لتكون من الروافد الفاعلة لدعم مسيرة التحولات من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق والنشاطات الاستثمارية .

9 – تطوير دور المؤسسات العلمية والاكاديمية في الاعداد والتحضير والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تتعلق في الاستثمار واهمها جامعة الانبار والمعاهد الفنية والمهنية في المحافظة.

10 – تطوير البنى التحتية والمتاثرة نتيجة الاعمال الحربية والتي تتمثل في الطرق والجسور والطاقة الكهربائية والتعليم ... الخ والتي تعد من الحوافز المهمة بعد الامن ، وهذه البنى تؤثر على تكلفة الانتاج والنقل وكفائتها الامر الذي يدعوا مختلف الدول الى السعي للحفاظ على تلك الموارد لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار .

11 – الترويج الاعلامي والدعائي للمشاريع المطلوب الاستثمار فيها لخلق التنافس بين الشركات الاجنبية مع بعضها وبينها وبين الشركات المحلية .

12 – مبادرة الحكومة المحلية لمحافظة الانبار وهيئة الاستثمار الى الاطلاع على تجارب الدول التي كانت نامية واصبحت الان في صفوف الدول شبه المتقدمة ، والبحث عن السياسات الملائمة وبما يتلائم مع الظروف الحالية لان عملية الاستثمار هي حديثة نسبيا ، فينبغي بذل جهود كبير لغرض الاطلاع على تجارب الدول الاخرى .

13–توفر الاطر القانونية الكفيلة في اعادة توزيع المكاسب وذلك ما يهم المستثمرين ، فالقيود التي تقف امام خروج رأس المال من البلد تشكل عامل احباط وطارد اساسي للشركات الاجنبية

14–ان المستثمر يريد ان يكون واثقا من ثبات الحكومة والتزاماتها بالاستقرار في المنطقة الذي يود العمل بها ليكون مطمئنا للاستثمار على المدى البعيد ، لان المستثمرون وخاصة الاجانب يثقون بالحكومة التي تكون قراراتها حاسمة والتي تتمتع بالشرعية وكل ما يرتبط بهذه الحكومة من ثبات سياسي واجتماعي وتوزيع جيد للدخل وهي سمات مشتركة تساهم في دعم الاستقرار .(دخيل ، 2012).

15–ان استقطاب المستثمرين تحتاج الى تعاون مشترك لتسهيل دخولهم ، والمستثمر حاليا يذهب الى عدة جهات ونوافذ للحصول على اجازات الاستثمار وبالتالي فان هذه النوافذ العديدة تكون معوق امام المستثمرين ، ولحل هذه المشكلة يجب على الحكومة والادارة العليا ان تعمل على وضع جهة ونافذة واحدة لمنح الاجازات والموافقات لتشجيع عملية الاستثمار .

16–الترويج من خلال وسائل الاعلام العالمية المختلفة على ان الانبار ليست منطقة ذات اعمال عنف وان اهلها بريؤن من هذه الاعمال ، وكذلك الترويج للمجتمع باهمية الاستثمار للحد من ظاهرة الفقر التي كانت احد الاسباب في اضطلاع بعض الافراد الى هذه الاعمال . هذه الوسائل والاجراءات تعمل على تخفيض التكاليف والبتالي تكون عوامل جذب للمستثمرين .

الاستنتاجـات

1– تتمتع محافظة الانبار بثروات وخيرات طبيعية عديدة وكذلك لديها كل ما يتعلق بمقومات الاستثمار المجدي والمربح اقتصاديا ، لكن في الاتجاه المقابل تعاني من نقص كبير في الخبرات والاموال اللازمة

لاستغلال هذه الموارد ، والسبيل الوحيد المتاح هو استقطاب المستثمرين العرب والاجانب للقيام باستغلال هذه الموارد بشكل كفوء واقتصادي

2- ان السبب الرئيس في تعطيل الاستثمار في الانبار هو الوضع الامني الذي لا يزال متردي لحد الان مما دفع بالمستثمرين الى البحث عن البدائل حيث ان المستثمر لا يقتصر اهتمامه بالعائد المتوقع وانما يمتد اهتمامه لدراسة مدى المخاطرة التي يتعرض لها .

3- ان الوضع الاقتصادي في العراق بشكل عام وفي محافظة الانبار بشكل خاص هو وضع متردي بسبب الازمات التي حلت به ، وان اهم نقطة لاعادة بناء ما دمرته هذه الازمات هو مجال الاستثمار الذي يعيد الكثير من رؤوس الاموال التي ذهبت الى الخارج ، حيث يعد الاستثمار الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد كما يحصل في كثير من الدول النامية .

4- كثير من المستثمرين يرون ان الوضع الامني قد تحسن بشكل نسبي الا ان هذا لا يعتبر كافي للاستثمار ، اذ ان المستثمرين ليسوا منظمات اغاثة او جهة خيرية وانما يسعون لتحقيق اعلى منافع واعلى الارباح في ظل وجود بدائل متاحة امامهم ، حيث يقوم المستثمرون بعمل جدوى اقتصادية لمشاريعم قبل الشروع بعملية الاستثمار لبيان عائدية المشروع فاذا كان المشروع من الممكن ان يحقق ارباح كافية تستمر عملية الاستثمار ، اما في الوقت الحالي فان تكاليف الاستثمار قد ارتفعت بسبب التضخم وزيادة الاستيرادات على الصادرات ... الخ وهذه كلها ناتجة عن تردي الوضع الامني ومسبباته ، وكذلك كلف الحماية التي يجب ان توضع ضمن تكاليف الاستثمار وبالتالي فان هذه التكاليف العالية لا تشجع على استقطاب المستثمرين .

التوصيات

1- تحسين الوضع الامني لما له من اهمية ليس فقط على الاستثمار وانما على كافة جوانب الحياة كما ان الاستثمار من الممكن ان يعمل على تحسين الوضع الامني من خلال المساهمة في ايجاد فرص عمل للعاطلين والذين قد تدفعهم الحالة المعيشية الى استخدام العنف وبالتالي يتردى الوضع الامني .

2- الحكومة المحلية لمحافظة الانبار تمتلك صلاحيات قليلة وبالتالي لا تستطيع مساعدة المستثمر بل وحتى لا تستطيع العمل على استتباب الامن في المحافظة لذلك يجب توسيع صلاحياتها بما يؤدي بها الى اتخاذ القرارات دون اللجوء الى الحكومة المركزية وهذا بدوره يؤدي الى شعور المستثمر بالاطمئنان وجعله يدرك ان الحكومة المحلية تحفظ له حقوقه .

3- ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار واهميته للمجتمع خاصة تنمية الموارد البشرية والطبيعية كبنية اساسية للاستثمار الاستراتيجي وبث روح المبادرة وتشجيع الابداع لدى الافراد والمؤسسات الراغبة في الاستثمار .

4- الترويج الاعلامي في المحطات العربية والعالمية لما له من دور فعال وبارز في استقطاب المستثمرين العرب والاجانب .

5- تفعيل وتطوير النظام المصرفي لكي تكون هناك استثمارات بالمعنى الصحيح لان الاسواق لا تتحرك دون ان تتحرك اخرى ثانوية متمثلة بحركة السوق المالي والنقدي .

6- لكي يتم الاستثمار بالشكل المطلوب يجب على الادارة العليا العمل على تذليل كافة الصعوبات التي تتصدى لعملية استقطاب المستثمرين والتضحية من اجل ازاحة المعوقات واهمها الوضع الامني وكذلك العمل على استخدام اسلوب النافذة الواحدة لعملية منح اجازات الاستثمار لكي يكون المستثمر مطمئنا على حسن سير الادارة العليا بالشكل الصحيح .

7- ضرورة الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي والتي تعتبر من اكثر الاسباب في تردي الوضع الامني وكذلك الحد من ظاهرة الفقر لانها تدفع في كثير من العاطلين الى ارتكاب جرائم العنف وتوعية المجتمع باهمية الاستثمار وكذلك العمل على تخطيط ستراتيجية لتخفيض تكاليف الاستثمار .

المصادر

1- العبيدي ،.د سعيد علي العبيدي ، فيحان ، ممدوح عطاالله ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 2 العدد 4 لسنة 2010 .

2- شيحان ..د شهاب حمد ،وليد خالد الدليمي ، متطلبات بناء نظام الشفافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 2 العدد 4 لسنة 2010 .

3- عباس ،د. سامي حميد ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 2 العدد 4 لسنة 2010 .

4- متعب ، د. كنعان ، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع الاستثمار ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، العدد 14 لسنة 2011 .

5- طاقة.د. محمد ، د. محمود ابراهيم نور ، د. حسين عجلان ، الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الاردني ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 17 ايار 2008 .

6- سرور ، د. منال جبار ، اثر مخاطر العولمة على كلف تطوير المنتجات المحلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 17 ايار 2008 .

7- الجزائري ،.د. هاشم رمضان ، معروف ، د. حسين عبدالقادر ، عطية ، أ.م.د. وليد خالد ، حوافز وضمانات المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 6 ، العدد 23 ، كانون الثاني 2009 .

8- عطية ، د. احمد صلاح ، اصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية ، كلية التجارة-جامعة الزقازيق ، الدار الجامعية – الاسكندرية 2008 .

9- السعدون ، د.حميد حمد ، اسلمة الارهاب والسياسة الامريكية ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الاول ، بغداد 2005 .

10- الموسوي ، د.عبد رسول عبدالرزاق ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، الطبعة الاولى ، عمان : دار وائل للنشر ، 2004 .

11- المعموري ، د.محمد علي موسى ، اعادة اعمار العراق الفرص والتحديات ، ندوة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .

12- الحديثي : د.علي خليل ، اركان وشروط البيئة الامنة والجاذبة للاستثمار ، مجلة هيئة الاستثمار في محافظة الانبار ، العدد الاول ، شباط 2011 .

13- الخليفة ، السيد صالح ، تفعيل دور القطاع الخاص للاستثمار في الانبار ، مجلة هيئة الاستثمار في محافظة الانبار ، العدد الاول ، شباط 2011 .

14- الاستثمار والتنمية ، مجلة هيئة الاستثمار في محافظة الانبار العدد الاول شباط 2011.

15- العيساوي ، الشيخ فيصل ، الادارة والحكم المحلي ، ندوة كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار 2011.
16-الدليمي ، محمد صالح جسام ، محاضرة في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار، 2009 .
17-الهيئة الوطنية للاستثمار 2011
18-دخيل ، حسين احمد ، كيف يمكن للحكومة العراقية جذب الاستثمارات ، موقع على الانترنت. / http://www.shaaubmagazine.com/view.1564
- القوانين والتعليمات والاتفاقيات
1 – قانون الاستثمار العراقي المرقم 17 لسنة 2006
2 –قانون الاستثمار السوري لسنة 1991
3– اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية لسنة 1998
4– قانون الاستثمار الاردني لسنة 2003